

Distr.: General
1 June 2021
Arabic
Original: English



الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً ببيان رئيسة مجلس الأمن المؤرخ 10 آب/أغسطس 2018 (S/PRST/2018/17)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام مواصلة إطلاعه على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (المكتب الإقليمي) كل ستة أشهر. ويتضمن التقرير تقييماً للاتجاهات السياسية والأمنية الرئيسية التي شهدتها منطقة وسط أفريقيا منذ صدور التقرير المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1154). ويتضمن التقرير أيضاً معلومات مستكملة عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد، عملاً بقرار مجلس الأمن 2349 (2017).

ثانياً - التطورات الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

ألف - التطورات والاتجاهات السياسية والمتعلقة بالسلام والأمن

2 - ظلت منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تواجه عدة تحديات سياسية وفي مجالي السلام والأمن. واتسمت الفترة قيد الاستعراض بوفاة رئيس تشاد إدريس ديبي إتنو وإنشاء إدارة انتقالية في البلد، واستمرار العنف في الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وحوض بحيرة تشاد، وإجراء انتخابات في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو. وواصلت بلدان المنطقة دون الإقليمية تعزيز جهودها الرامية إلى التصدي لأثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك عن طريق الإبقاء على بعض التدابير التقييدية وبدء تنفيذ خطط تحصين. وأظهرت المنطقة دون الإقليمية قدرة على الصمود أمام جائحة كوفيد-19 عن طريق إبقاء مستويات الإصابات والوفيات منخفضة نسبياً، ولكن بتكلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة. ومضت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قدماً بإصلاحها المؤسسي وولايتها في مجال السلام والأمن.



التطورات والاتجاهات السياسية

3 - اتخذت عدة مبادرات إقليمية لمعالجة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي 26 كانون الأول/ديسمبر، استضاف رئيس الكونغو دينيس ساسو نغيسو، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لاستعراض الحالة في البلد وحشد الدعم الإقليمي قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 27 كانون الأول/ديسمبر. وفي 29 كانون الثاني/يناير، عقدت أنغولا في لواندا مؤتمر قمة مصغراً لرؤساء المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى المنتهية ولايتهم الحاليين والقادمين. وفي 20 نيسان/أبريل، عُقد مؤتمر قمة للمتابعة في لواندا. وحضر الاجتماعين رؤساء تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا والكونغو.

4 - وفي أنغولا، دعا زعيم حزب المعارضة الرئيسي، الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، في 15 كانون الثاني/يناير، إلى إجراء انتخابات بلدية في عام 2021. وكان قد أعلن في بادئ الأمر أن الانتخابات ستجرى في عام 2020 إلا أنها أُجلت بسبب جائحة كوفيد-19 والحاجة إلى وضع الإطار القانوني اللازم. وفي 18 آذار/مارس، اعتمدت الجمعية الوطنية دستوراً منقحاً يهدف إلى تعزيز سيادة القانون في البلد. وأُعربت المعارضة عن قلقها من أن يساهم هذا التتقيح في تأجيل الانتخابات المحلية والعامية. وفي 12 نيسان/أبريل، حكمت المحكمة العليا على مانويل رابيليس، وزير الاتصالات السابق في عهد رئيس أنغولا، خوسيه إدواردو دوس سانتوس، بالسجن لمدة 14 عاماً بتهمة غسل الأموال والاختلاس.

5 - وفي الكاميرون، اتخذت الحكومة خطوات نحو اللامركزية تشبهاً مع توصيات الحوار الوطني الرئيسي، بما في ذلك عن طريق إجراء انتخابات على مستوى المناطق في 6 كانون الأول/ديسمبر. وفازت في تلك الانتخابات الحركة الديمقراطية الشعبية الكاميرونية الحاكمة لتسيطر على 9 من أصل 10 مناطق. وكانت الانتخابات أساسية لتنفيذ "المركز الخاص" لمنطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وقاطع الانتخابات الحركة من أجل نهضة الكاميرون والجهة الديمقراطية الاجتماعية المعارضان. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، رفعت السلطات التدابير الأمنية المفروضة منذ 22 أيلول/سبتمبر 2020 حول مقر إقامة زعيم الحركة من أجل نهضة الكاميرون موريس كامتو، وأطلقت في 5 شباط/فبراير سراح النائب الأول لرئيس الحزب من الاحتجاز، عقب اعتقاله في 1 حزيران/يونيه 2019. وفي 18 آذار/مارس، أُعيد انتخاب رئيسي الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في الكاميرون لمنصبيهما.

6 - وعلى الرغم من اتخاذ مبادرات عديدة، لم يحرز أي تقدم في مواصلة الحوار السياسي من أجل التوصل إلى حل دائم للاضطرابات في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون. وفي الفترة من 28 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير، زار وزير خارجية الكرسي الرسولي الكاميرون حيث التقى بالرئيس بول بيا في ياوندي لمناقشة الأزمة في المنطقتين ودور الكنيسة الكاثوليكية في معالجتها. وفي 31 كانون الثاني/يناير، دعا إلى إجراء حوار شامل وإحلال السلام وتحقيق المصالحة خلال قداس أقيم في بامندا بمنطقة الشمال الغربي. وفي 9 نيسان/أبريل، أعلنت الجمعية الوطنية عن إجراء مناقشة للأزمة في المنطقتين خلال دورتها التي تعقد في حزيران/يونيه، لتكون بذلك أول مناقشة يعقدها البرلمان بشأن الأزمة منذ بدايتها.

- 7 - وفي تشاد، أصدر الرئيس ديبي في 14 كانون الأول/ديسمبر دستورا جديدا، أقر فيه توصيات من "المنتدى الشامل الوطني الثاني" الذي عقد في عام 2020. وشملت التغييرات إنشاء منصب لنائب الرئيس وغرفة عليا للبرلمان وتخفيض السن الدنيا للرئاسة من 45 إلى 40 سنة.
- 8 - وازدادت القيود المفروضة على الحيز الديمقراطي والتوترات السياسية في تشاد في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية في 11 نيسان/أبريل. ففي 28 شباط/فبراير، داهمت قوات الأمن التشادية مقر إقامة مرشح رئاسي معلم ومتمرد سابق هو يايا ديولو. وخلال العملية، قتلت والدة السيد ديولو. وفي 3 آذار/مارس، صادقت المحكمة العليا على 10 ترشيحات من أصل 17 ترشيحا، بما في ذلك ترشيح أول امرأة لمنصب الرئاسة. وأعلن ثلاثة مرشحين أقر بصحة ترشيحهم، من بينهم زعيم المعارضة السابق صالح كيبزابو، انسحابهم من السباق الرئاسي وقاموا بحملات لمقاطعة الانتخابات. وخلال الأسابيع التي سبقت الانتخابات، نظمت كيانات المعارضة وجماعات المجتمع المدني احتجاجات أسبوعية ضد ترشيح الرئيس ديبي. وخرج عشرات المتظاهرين إلى الشوارع في انجمينا. وقامت السلطات بحظر تلك التجمعات وتفريقها، معللة ذلك بدواعي الصحة العامة والأمن.
- 9 - وفي 19 نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة الانتخابية في تشاد فوز الرئيس ديبي في الانتخابات الرئاسية بحصوله على نسبة 79,32 في المائة من الأصوات المدلى بها. وفي 20 نيسان/أبريل، أعلن متحدث عسكري أن الرئيس توفي متأثرا بجروح أفيد أنه أصيب بها في سياق قتال وقع بين الجيش ومتمردين من جبهة التناوب والوفاق في تشاد كانوا قد دخلوا تشاد يوم الانتخابات. وشيع جثمان الرئيس الراحل في جنازة رسمية في انجمينا في 23 نيسان/أبريل وحضرها عدد من رؤساء الدول والحكومات.
- 10 - وتولى مقاليد الأمور مجلسٌ عسكري انتقالي مؤلف من 15 عضوا يقوده رئيس الحرس الرئاسي، الجنرال محمد ادريس ديبي، وتعهد بتنظيم انتخابات رئاسية جديدة في غضون 18 شهرا. وأصدر المجلس العسكري الانتقالي ميثاقا انتقاليا يجبُ الدستور. وفي 26 نيسان/أبريل، عُيّن رئيس الوزراء السابق ألبيرت باهيمي باداكي، الذي جاء في المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية، رئيسا للوزراء للمرحلة الانتقالية. وفي 2 أيار/مايو، شكّل قائد المجلس العسكري الانتقالي ورئيس الوزراء الانتقالي حكومةً انتقالية تتألف من 31 وزيرا و 9 وزراء دولة. وفي 27 نيسان/أبريل و 8 أيار/مايو، نظمت جماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة مظاهرات في انجمينا ومدن أخرى احتجاجاً على تولي المجلس العسكري الانتقالي مقاليد الأمور. وفي 7 أيار/مايو، أمر وزير العدل وحقوق الإنسان الجديد بإطلاق سراح جميع المتظاهرين المحتجزين بعد احتجاجات سابقة، عدا من ثبت ارتكابهم أعمالا إجرامية ضد أشخاص أو ممتلكات. وفي اليوم نفسه، أصدر وزير الأمن العام والهجرة مرسوماً يتم بمقتضاه الإذن بالمظاهرات السلمية التي تستوفي شروطاً محددة. وفي 3 أيار/مايو، انضم حزب زعيم المعارضة صالح كيبزابو إلى الحكومة الانتقالية وانسحب من تنسيقية الإجراءات المدنية.
- 11 - وأصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بياناً في 23 نيسان/أبريل أعرب فيه عن "بالغ القلق" إزاء إنشاء المجلس العسكري الانتقالي وحث "قوات الدفاع والأمن التشادية وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين على احترام الولاية الدستورية والنظام الدستوري، والشروع على وجه السرعة في عملية لاستعادة النظام الدستوري وتسليم السلطة السياسية إلى السلطات المدنية، وفقا لدستور جمهورية تشاد". ودعا أيضاً إلى حوار وطني وأوفد إلى انجمينا بعثةً لتقصي الحقائق في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 9 أيار/مايو. وفي 20 أيار/مايو، أصدر مجلس السلم والأمن بياناً آخر استرشد فيه بتوصيات بعثة تقصي الحقائق،

وطلب فيه في جملة أمور إجراء استعراض عاجل للميثاق الانتقالي لضمان تلبيةه لتطلعات التشابيين إلى "حكم ديمقراطي يقوده المدنيون"؛ وإتمام الانتقال إلى الحكم الديمقراطي خلال فترة 18 شهرا (من 20 نيسان/أبريل 2021)؛ وإصدار تلميحات بأن أعضاء المجلس العسكري الانتقالي لن يخوضوا الانتخابات؛ وإنشاء مجلس انتقالي وطني يكون بمثابة هيئة تشريعية مؤقتة تكلف بصياغة دستور جديد. وطلب مجلس السلم والأمن أيضاً أن تقوم الحكومة الانتقالية بتنظيم حوار وطني شامل في غضون ثلاثة أشهر واستعادة الحقوق المدنية والسياسية على الفور. وفي 24 أيار/مايو، عيّن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بازيل إيكويبي من الكونغو ممثلاً خاصاً له في تشاد لدعم العملية الانتقالية في البلد. وفي 20 أيار/مايو، أدلى رئيس المجلس العسكري الانتقالي وأعضاؤه ببيانات التزموا فيها بعدم خوض الانتخابات المقبلة، على نحو ما طلب مجلس السلم والأمن.

12 - وفي الكونغو، فاز الرئيس نغيسو في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 21 آذار/مارس. وفي 6 نيسان/أبريل، أكدت المحكمة الدستورية أن شاغل المنصب حصل على 88,4 في المائة من الأصوات المدلى بها. وحصل مرشح المعارضة الرئيسي، الذي تقيد تقارير رسمية بأنه توفي بسبب إصابته بمرض كوفيد-19 بعد الانتخابات، على نسبة 7,76 في المائة من الأصوات. وأعلن أن نسبة المقترعين بلغت 67 في المائة. وقد خاض الرئيس المنافسة أمام ستة مرشحين ذكور في حين قاطع الانتخابات حزب المعارضة الرئيسي في البرلمان وآخرون. وأعرب المؤتمر الأسقفي في الكونغو عن تحفظات جدية على العملية الانتخابية. ورحب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذين أرسل كلٌ منهم مراقبين، بما اعتبروه انتخابات سلمية ومنظمة. وقدموا توصيات لزيادة تحسين العمليتين السياسية والانتخابية. وفي 16 نيسان/أبريل، أدى الرئيس نغيسو اليمين الدستورية لولاية خامسة في منصبه. وفي 16 أيار/مايو، عيّن الرئيس نغيسو مجلس وزراء جديد مؤلفاً من 36 عضواً، من بينهم 8 نساء.

13 - وفي غينيا الاستوائية، ظل السياق الاستراتيجي يتسم بأزمة اقتصادية ناجمة عن انخفاض أسعار النفط الذي تقاوم بسبب جائحة كوفيد-19. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً لصالح فرنسا بشأن مصادرة قصر في باريس في عام 2012 تعود ملكيته إلى نائب الرئيس تيودورو نغوينا أوبيانغ مانغ، كجزء من تحقيق في الفساد. وفي 22 شباط/فبراير، ألقى النائب الثالث لرئيس الوزراء المكلف بحقوق الإنسان كلمة أمام الدورة السادسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان أفاد فيها بأن هناك عملية جارية في البرلمان لإلغاء عقوبة الإعدام. ودعا الأمم المتحدة إلى دعم الجهود الوطنية الجارية لتعزيز خطة حقوق الإنسان. وفي 28 نيسان/أبريل، وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون بشأن منع الفساد وجهود مكافحته.

14 - وفي غابون، ركزت السلطات على الحوكمة والتعافي الاقتصادي في سياق الأزميتين الاقتصادية والصحية اللتين يواجههما البلد. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، اعتمد البرلمان دستورا جديداً أصدر في 8 كانون الثاني/يناير. ووفقاً للدستور الجديد، تتولى هيئة مؤلفة من ثلاثة أشخاص هم رئيسا الجمعية العامة الوطنية ومجلس الشيوخ ووزير الدفاع بصورة جماعية السلطات الرئاسية خلال أي فترة مؤقتة يشغل فيها منصب الرئيس أو يعجز فيها الرئيس مؤقتاً عن أداء واجبات منصبه. وعلاوة على ذلك، تكون لرئيس الدولة السابق حصانة أقوى من الإجراءات القضائية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال فترة ولايته أو ولايتها. وانتقدت قطاعات من المعارضة والمجتمع المدني غياب التشاور خلال هذه العملية. وتمشيا مع الدستور

الجديد، عيّن الرئيس علي بونغو أونديمبا في 27 شباط/فبراير 15 عضواً في مجلس الشيوخ، من بينهم 7 نساء. وفي انتخابات مجلس الشيوخ التي جرت في 6 شباط/فبراير، فاز *الحزب الديمقراطي الغابوني* الحاكم بـ 46 مقعداً من المقاعد المتبقية البالغ عددها 52 مقعداً. وفي 1 آذار/مارس، أعيد انتخاب رئيس مجلس الشيوخ لفترة ولاية ثانية.

15 - وفي سان تومي وبرينسيبي، أحرزت السلطات تقدماً نحو تحديث نظام العدالة، إلا أن استمرار الانقسامات في الطبقة السياسية بشأن إصلاح القانون الانتخابي أحرّ التحضيرات للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 18 تموز/يوليه. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، استضاف الرئيس إيفاريسنتو كارفالو الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن إصلاح العدالة، الذي وافق على برنامج تحديث العدالة في البلد. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، استخدم الرئيس حق النقض للاعتراض على مشروع لقانون للإصلاح الانتخابي اعتمده الجمعية الوطنية في 15 كانون الأول/ديسمبر، معللاً ذلك بسوء توقيت الإصلاح وعدم توافق الآراء بشأنه. إلا أنه أصدره في 12 شباط/فبراير بعد أن حذفت الجمعية الوطنية منه أحكاماً مثيرة للجدل. ومهد ذلك الطريق لإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية في 16 شباط/فبراير ولبدء التحضيرات في الانتخابات الرئاسية. وفي 29 نيسان/أبريل، عقدت الحكومة والاتحاد الأوروبي حوارهما السياسي السنوي.

16 - وفي 5 آذار/مارس، قامت غينيا الاستوائية وغابون بشكل مشترك برفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية بشأن تعيين حدودهما البحرية والبرية المشتركة وسيادتهما على عدة جزر. وقد أقيمت الدعوى على أساس اتفاق خاص، وقّعه البلدان في عام 2016 ودخل حيز النفاذ في آذار/مارس 2020.

التطورات والاتجاهات الأمنية

17 - تواصلت أعمال العنف في مناطق أقصى الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون. وفي منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي، تكثفت هجمات الجماعات المسلحة الانفصالية ضد المسؤولين الحكوميين وشيوخ القبائل وموظفي المدارس في الفترة السابقة للانتخابات المناطق، وظلت مستمرة منذ ذلك الحين، واتسمت أيضاً باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

18 - وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، أضرمت النيران في منزل عمدة بامندا بمنطقة الشمال الغربي من الكاميرون. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، اقتحمت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة قصور ثلاثة حكام تقليديين في منطقة الجنوب الغربي وأخذتهم رهائن. وأفادت تقارير بأن واحداً من الحكام الثلاثة توفي في الأسر بينما أطلق سراح الحاكمين الآخرين في اليوم التالي. وفي 5 كانون الثاني/يناير، هاجمت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة موكب المسؤول الأول لمقاطعة مومو بمنطقة الشمال الغربي، مما أسفر عن مقتل خمسة من أعضاء وفده. وفي 8 كانون الثاني/يناير، هاجم انفصاليون مسلحون نقطة تفتيش عسكرية في متازم بمنطقة الشمال الغربي، مما أسفر عن مقتل أربعة عسكريين ومدنيين. وفي 9 كانون الثاني/يناير، أفادت مزارع بأن انفصاليين مسلحين قتلوا مدير مدرسة ثانوية عامة في أوسينغ بمنطقة الجنوب الغربي. وفي 23 كانون الثاني/يناير، أبطلت القوات الحكومية اثنين من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في لمبي بمنطقة الجنوب الغربي، في حين انفجر جهاز بالقرب من أحد الملاعب دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

19 - وفي 10 شباط/فبراير، شنت القوات الحكومية عملية عسكرية ضد جماعات مسلحة انفصالية يشتهبها في أنها تحرض على شن هجمات على كوما بمنطقة الجنوب الغربي من الكاميرون. وأفادت السلطات بأن العملية أسفرت عن مصرع خمسة مقاتلين من بينهم زعيم جماعة نفذت هجوماً قاتلاً على مدرسة في كوما

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وفي 15 شباط/فبراير، أعلن الجيش الكاميروني عن اعتقال اثنين من أفراد الدرك وجنديين وأربعة من ضباط الشرطة متهمين بتعذيب مقاتل انفصالي في منطقة الشمال الغربي. وفي الفترة ما بين 22 و 26 شباط/فبراير، هاجم مسلحون مشتبه فيهم مدنيين في سبع قرى على الأقل في مقاطعة نوا الفرعية بمنطقة الشمال الغربي. وقتل ما لا يقل عن 8 أشخاص وجرح أكثر من 14 آخرين، وتم نهب وإحراق نحو 100 منزل و 3 كنانس وتشريد ما يقرب من 200 4 مدني.

20 - وفي تشاد، قامت الجماعة المتمردة التشادية، جبهة التناوب والوفاق في تشاد، في 11 نيسان/أبريل، يوم الانتخابات، بتوغل داخل مقاطعة تيبستي في تشاد قادمةً من جنوب غرب ليبيا، حيث تقدمت في غضون أسبوع إلى غرب وسط تشاد بنية معلنه هي المضي نحو انجمينا. وفي 25 نيسان/أبريل، رفض المجلس العسكري الانتقالي عرض وقف إطلاق النار الذي قدمته الجبهة للسماح بحل سياسي للنزاع من خلال الحوار. وفي أعقاب مواجهات مع الجيش التشادي، تقلصت بحسب التقارير قدرة الجبهة العملياتية وانسحب بعض مقاتليها إلى النيجر. وأفادت التقارير بتجدد القتال في مقاطعة كانيم في 29 نيسان/أبريل. وفي 9 أيار/مايو، أعلن وزير الدفاع النصر على الجبهة وقال إن الإقليم الوطني آمن. وفي الوقت نفسه، أسفر تجدد الاشتباكات مع تكثفها بين الرعاة الرحّل والمجتمعات الزراعية المحلية في الجنوب عن مقتل ما لا يقل عن 170 شخصاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جماعة بوكو حرام/حوض بحيرة تشاد

21 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في الحوادث المبلغ عنها المتعلقة بجماعة بوكو حرام في تشاد والكاميرون. ففي الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 30 نيسان/أبريل 2021، أفادت التقارير بوقوع 423 حادثة أمنية مرتبطة بجماعة بوكو حرام في الكاميرون، سُجلت خلالها 145 حالة وفاة في صفوف المدنيين، و 62 حادثة مماثلة في تشاد، سُجلت خلالها 199 حالة وفاة في صفوف المدنيين.

22 - وفي منطقة أقصى الشمال من الكاميرون، ظلت الهجمات التي تشنها فصائل بوكو حرام على المدنيين تؤثر بصورة غالبية على مناطق في منطقتي مايو - تساناغا ومايو - سافا الإداريتين، بالقرب من الحدود مع نيجيريا. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، هاجم مقاتلو بوكو حرام محلية أسياغاسيا، حيث قتلوا ثلاثة مدنيين وجرحوا ثلاثة آخرين، وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، هاجموا محلية غاكارا، حيث أحرقوا 14 منزلاً وجرحوا فرداً من مجموعة حراسة محلية غير نظامية. وفي 8 كانون الثاني/يناير، قامت مفجرة انتحارية بنسف جهاز متفجر يدوي الصنع في موزوغو، مما أدى إلى مقتل 17 مدنياً، من بينهم 5 أطفال، وجرح 12 آخرين. وفي 21 آذار/مارس، هاجم مقاتلو بوكو حرام بلا - غوسي تورو، مما أسفر بحسب التقارير عن مقتل ثلاثة مدنيين.

23 - وفي 20 آذار/مارس، قُتل جنديان كاميرونيان في هجوم شنه فصائل من جماعة بوكو حرام في المنطقة الشمالية الشرقية من ولاية بورنو بنيجيريا أثناء تقديمهما الدعم لنظراء نيجيريين هاجمهم عناصر بوكو حرام خارج بلدة وولغو النيجيرية. وكان الدعم الكاميروني يقدم ضمن إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وفي كانون الأول/ديسمبر، شنت فصائل جماعة بوكو حرام خمس هجمات في مقاطعة لاك في تشاد، مما أسفر عن مقتل 7 مدنيين واختطاف 33 شخصاً، بينهم 7 نساء على الأقل. وفي 8 نيسان/أبريل، نصبت عناصر بوكو حرام كمينا لجنود تشاديين في منطقة نغوبوا المتاخمة لنيجيريا، مما أسفر عن مقتل جنديين وجرح 11 آخرين، من بينهم 4 مدنيين. وفي 27 نيسان/أبريل، هاجم فصائل يشتبه في أنه تابع

لجماعة بوكو حرام موقعا للجيش في ليتري، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 12 جنديا تشاديا. ووفقا لما ذكره حاكم مقاطعة لاك، قُتل أيضاً أكثر من 40 من مقاتلي الفصيل.

جيش الرب للمقاومة

24 - أفادت منظمة Invisible Children غير الحكومية بأن فصيل جيش الرب للمقاومة المنشق بقيادة أشاي دوكتور اختطف في 22 كانون الثاني/يناير 11 مدنيا من بينهم 3 نساء وطفلان من بيرو، شرق زيمبو، جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي وقت لاحق، أطلقت الجماعة المسلحة في 24 كانون الثاني/يناير سراح 8 من المدنيين الـ 11 واحتفظت بامرأة واحدة وطفلين.

25 - وأفادت أيضاً منظمة Invisible Children بأن الهجمات التي شنتها جماعات يشتبه في أنها تابعة لجيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تكثفت أيضاً في أواخر شباط/فبراير مع قيام فصيل أوغندا بأعمال نهب واختطاف مدنيين في أوليبي العليا. وفي الفترة بين شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل، اختطف ما لا يقل عن 23 شخصاً، من بينهم 8 أطفال. وتعكس الزيادة في الهجمات الاتجاهات في عامي 2019 و 2020، اللذين تزايدت فيهما حدة العنف المرتكب من قبل جيش الرب للمقاومة في مقاطعتي أوليبي العليا وأوليبي السفلى خلال الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو، وهي الفترة التي تشكل الأشهر القليلة الماضية من موسم الجفاف، الذي تكون فيه الحركة أقل مشقة. ومنذ كانون الثاني/يناير 2021، فر 60 شخصاً أو انشقوا عن الفصائل المنشقة عن جيش الرب للمقاومة. وفي 25 شباط/فبراير، فر 21 شخصاً، من بينهم مقاتلان كونغوليان، من فصيل أشاي وسلموا أنفسهم لقوات الأمن الكونغولية.

26 - وفي 6 أيار/مايو، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية حكماً بالسجن 25 عاماً على دومينيك أونغوين، وهو قائد في جيش الرب للمقاومة استسلم في عام 2015، بعد أن خلصت إلى أنه مذنب في 61 تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وقعت في شمال أوغندا في الفترة بين تموز/يوليه 2002 وكانون الأول/ديسمبر 2005. والسيد أونغوين هو أول عضو في جيش الرب للمقاومة يمثل للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية وهو أول شخص تدينه المحكمة على جريمة الحمل القسري. ويعد هذا الحكم أيضاً هو المرة الأولى التي تنتظر فيها المحكمة الجنائية الدولية في جريمة الزواج القسري.

الأمن البحري في خليج غينيا

27 - وفقاً للمكتب البحري الدولي، شكل خليج غينيا في عام 2020 ما نسبته 95 في المائة من حالات اختطاف أفراد أطقم السفن على مستوى أنحاء العالم، مع تزايد ذلك العدد في المجال البحري لوسط أفريقيا. وأفاد مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا بوقوع 20 حادثاً أمنياً في البحر، وقع 11 منها في المجال البحري للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بين شهري كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، وهو ما مثل انخفاضاً مقارنةً بالحوادث الـ 45 المبلغ عنها في الربع الرابع من عام 2020 والتي وقع 9 منها في المجال البحري للجماعة الاقتصادية.

28 - وفي 4 أيار/مايو، عقدت حكومة الكونغو اجتماعاً وزارياً افتراضياً لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا بشأن الأمن البحري في وسط أفريقيا. واتفق الوزراء على تعزيز استخدام البروتوكولات القائمة بشأن الأمن البحري وتحسين التنسيق بين الوزارات على مستوى الدولة. وأهابوا بمفوضية الجماعة

الاقتصادية أن تحشد الموارد الكافية لتعزيز الآليات القائمة في الجهود الرامية إلى مكافحة انعدام الأمن البحري.

آثار تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية على الاستقرار في وسط أفريقيا

29 - شهدت بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية، بما فيها أنغولا وبوروندي ورواندا، حالات جفاف شديدة وتجدد دورات الفيضانات بسبب الأمطار الشديدة الغزارة، مما أدى إلى تضرر أكثر من مليون شخص في عام 2020. وأدى دمار المنازل والسلع والمحاصيل والحقول الناتج عن ذلك إلى تهديد سبل عيش العديد من المجتمعات المحلية التي تعتمد على الزراعة المطرية، مما أسهم بصورة أكبر في انعدام الأمن الغذائي والتشريد القسري وندرة الموارد الطبيعية واشتداد النزاعات على الأراضي وزيادة حدة النزاعات بين المزارعين والرعاة. وكثيرا ما كانت المرأة من بين أشد المتضررين بالنظر إلى أن أوجه التفاوت الهيكلي في الدخل والملكية وإمكانية حصولها على الأراضي وقوة صنع القرار تضعف خياراتها للتعامل مع آثار تغير المناخ والتكيف معها.

باء - التطورات على الصعيد الإنساني

30 - ظل يترتب على النزاعات والفيضانات والأوبئة التي تشهدها أجزاء مختلفة من وسط أفريقيا، والتي تقامت بسبب كوفيد-19، عواقب خطيرة على الحالة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية.

31 - ولا يزال يسود الكونغو سياق إنساني بالغ التعقيد بسبب انعدام الأمن وانتشار الأوبئة والفيضانات على نطاق واسع. ففي عام 2021، سيحتاج 4,4 ملايين شخص في الكاميرون إلى مساعدة إنسانية. وخطت الشركاء في مجال العمل الإنساني لاستهداف 3 ملايين شخص من أشد الفئات ضعفاً في عام 2021. وأدت الأزمات في مناطق أقصى الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي إلى نزوح أكثر من مليون شخص، إلى جانب عودة 466 000 شخص. وتقتضي خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 توافر مبلغ 362 مليون دولار، مولت نسبة 18 في المائة منه بحلول منتصف أيار/مايو.

32 - وحتى 30 نيسان/أبريل، كانت الكاميرون تستضيف نحو 447 000 لاجئ وطالب لجوء، من بينهم نحو 322 000 لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى ونحو 117 000 لاجئ من نيجيريا. وأدى تصاعد التوترات والأعمال العدائية المحيطة بالانتخابات الرئاسية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى وصول أكثر من 6 500 لاجئ جديد من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الكاميرون، وذلك حتى 30 نيسان/أبريل، وفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

33 - وأدى انعدام الأمن على نطاق واسع في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون إلى مزيد من التجاوزات المرتكبة ضد المدنيين ومن حالات التشرد القسري وأعاق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والحصول على الخدمات الأساسية. وحتى 30 نيسان/أبريل، كان أكثر من 67 000 كاميروني قد التمسوا اللجوء في نيجيريا. وكان أكثر من 409 000 شخص قد شردوا داخل المنطقتين وواجهوا مخاطر كبيرة في مجال الحماية، بما في ذلك ارتفاع معدلات العنف الجنسي والجنساني. وحتى 30 نيسان/أبريل، كان هناك أكثر من 409 000 عائد داخل المنطقتين في حين شرد 302 000 شخص إضافي نزحوا إلى مناطق أخرى من الكاميرون. وترك المدارس أطفال يقدر عددهم بـ 700 000 بسبب الأزمة في المنطقتين.

34 - واستمرت الاعتداءات على العاملين في المجالات الإنسانية والصحي والتعليمي وعلى المرافق ذات الصلة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون. وظلت الاشتباكات المسلحة بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والقوات الحكومية، واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وإنفاذ عمليات الإغلاق الشامل من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، تشكل تهديدات أمنية وتحديات أمام وصول الشركاء في المجال الإنساني. وفي 8 كانون الثاني/يناير، وقعت شاحنة تعاقدها معها برنامج الأغذية العالمي تحمل مواد غذائية في مرمى نيران متبادلة بعد أن نصب كمين للقوات الحكومية عند نقطة تفتيش متازم بمنطقة الشمال الغربي. وقُتل السائق ومساعدُه كلاهما. وفي 4 شباط/فبراير، أطلق مسلحون مجهولون النار على مركبة وسمت بوضوح بأنها مركبة إسعاف موفدة من إحدى المنظمات غير الحكومية الطبية، أثناء استجابتها لنداء طوارئ، بالقرب من مويوكا بمنطقة الجنوب الغربي، مما أدى إلى إصابة عاملة إغاثة واحدة. وفي 24 نيسان/أبريل، أطلق جندي النار على مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية وطنية عند نقطة تفتيش رسمية بالقرب من بلدة مامفي في منطقة الجنوب الغربي. وجرح في الحادث اثنان من الموظفين.

35 - وفي 26 آذار/مارس، تعرضت قافلة تابعة للأمم المتحدة تضم ستة موظفين من برنامج الأغذية العالمي وموظفا واحدا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لهجوم بالحجارة والطلقات النارية من قبل جماعة مسلحة غير تابعة للدولة في قرية إيكاتا بمنطقة الجنوب الغربي من الكاميرون. وعادت القافلة بسلام إلى بويبا على الرغم من وقوع أضرار بالغة لعريبتين مصفحتين. وهذا الهجوم على قافلة تابعة للأمم المتحدة هو الأول من نوعه في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وعلقت الأمم المتحدة توزيع الأغذية والبعثات الإنسانية في المنطقة إلى حين إشعار آخر.

36 - وفي 10 شباط/فبراير، أعلنت حكومتا الكاميرون ونيجيريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن العودة الطوعية المقررة لـ 5 000 لاجئ نيجيري من مخيم ميناواو للاجئين في منطقة أقصى الشمال من الكاميرون. وحتى 30 نيسان/أبريل، كان قد أعيد 3 880 لاجئا نيجيريا طوعيا إلى بانكي وباما بولاية بورنو في نيجيريا.

37 - وفي تشاد، ظلت الأزمات المتعددة، التي تفاقمت بسبب كوفيد-19، تؤثر على عدة مناطق، مما أدى إلى تفاقم سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي. وتقتضي خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة لعام 2021 توافر مبلغ 617,5 مليون دولار وتستهدف 4 ملايين شخص من بين الأشخاص البالغ عددهم 5,5 ملايين شخص المحتاجين إلى مساعدات إنسانية طارئة. وحتى 14 نيسان/أبريل، كانت قد سجلت بحسب التقارير حالات وصول جديدة لـ 4 754 لاجئ وفدوا من السودان إلى شرق تشاد، في أعقاب هجمات شنتها ميليشيات مسلحة في غرب دارفور.

38 - وفي كانون الأول/ديسمبر، شهدت الكونغو تدفق لاجئين جدد من جمهورية أفريقيا الوسطى، عقب الانتخابات. وحتى 30 نيسان/أبريل، كان قد تم تسجيل 8 500 لاجئ جديد، بمن فيهم 2 700 لاجئ سجلوا باستخدام البيانات البيومترية. وحتى 30 نيسان/أبريل، كانت الكونغو تستضيف حوالي 361 000 من اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين الداخليين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص مفوضية شؤون اللاجئين.

39 - وفي غينيا الاستوائية، وقعت في 7 آذار/مارس سلسلة من الانفجارات في تكتات عسكرية في باتا أسفرت عن مقتل 107 أشخاص وإصابة أكثر من 700 آخرين، بمن فيهم نساء وأطفال، مع حدوث دمار واسع النطاق. وتضرر بشدة في هذا الحادث المختبر الوحيد لفحوصات كوفيد-19 في باتا.

جماعة بوكو حرام/حوض بحيرة تشاد

40 - أدت الأزمة في حوض بحيرة تشاد إلى التشرذم الداخلي لأكثر من 321 880 كاميروني وحوالي 401 510 تشاديين وأرغمت ما يقرب من 129 000 نيجيري على التماس اللجوء في تشاد والكاميرون. ولا يزال سكان حوض بحيرة تشاد يعانون من الأوبئة، بما في ذلك الكوليرا والحصبة وشلل الأطفال، ومن الدمار بسبب الفيضانات الشديدة.

41 - وفي منطقة أقصى الشمال في الكاميرون، أصبح 1,2 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة بسبب أنشطة فصائل جماعة بوكو حرام، التي تقامت نظراً للضعف المزمن والأثر المتزايد لتغير المناخ. وفي 30 نيسان/أبريل، كانت هناك مخاطر كبيرة تتهدد توفير الحماية لنحو 112 700 لاجئ نيجيري، وأكثر من 321 880 من المشردين داخليا، وأكثر من 123 000 عائداً في المنطقة. وتسبب هطول الأمطار الغزيرة منذ تموز/يوليه 2020 في حدوث فيضانات واسعة النطاق تضرر منها أكثر من 162 000 شخص. وأدى فقدان سبل العيش بسبب النزاع والفيضانات وتأثير كوفيد-19 إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي.

42 - وحتى 30 نيسان/أبريل، كان قد سجل أكثر من 16 290 لاجئاً نيجيريا، ونحو 401 510 مشردين داخليا، وأكثر من 30 160 من العائدين التشاديين من النيجر ونيجيريا في المقاطعات التشادية المتضررة من أنشطة جماعة بوكو حرام. وظل أكثر من نصف سكان مقاطعة لوك مشردين بسبب انعدام الأمن والفيضانات. واستمرت الشواغل المتعلقة بالحماية، حيث واجهت النساء والفتيات معدلات أعلى من العنف الجنسي والجنساني ومحدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية. وظلت القيود المفروضة على التنقل في المقاطعة بسبب انعدام الأمن والفيضانات وجائحة كوفيد-19 تؤثر على إمكانية الوصول إلى سبل العيش، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وضعف السكان المحليين.

جيم - الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان

43 - في أنغولا، استمرت الاحتجاجات المطالبة بتحسين الظروف المعيشية والحوكمة الرشيدة وتداول السلطة. واشتكت منظمات المجتمع المدني من الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن خلال تلك الاحتجاجات. وفي 30 كانون الثاني/يناير، استخدمت الشرطة في كافونفو بمقاطعة لوندا نورتي العنف في تقريب مظاهرة نظمها حركة محمية لوندا تشوكوي. وقتل ما لا يقل عن ستة أشخاص وجرح عدة أشخاص آخرين. وفتحت السلطات تحقيقات في الحادث.

44 - وفي منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون، واصلت الجماعات المسلحة غير الحكومية الاعتداءات على القوات الحكومية والمدنيين، بارتكاب أعمال قتل وتعذيب وسوء معاملة ضد المدنيين، واختطاف أشخاص للحصول على فدية، وفرض حالات إغلاق شامل، وتجنير أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وفي 12 آذار/مارس، أصدرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" بيانا اتهمت فيه انفصاليين مسلحين بارتكاب انتهاكات ضد السكان المدنيين في المنطقتين.

45 - واستمر أيضاً ورود تقارير عن انتهاكات يزعم أن القوات الحكومية ارتكبتها ضد المدنيين في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون. فقد أفادت تقارير بأنه في 10 كانون الثاني/يناير، قتل ما لا يقل عن عشرة أشخاص، بينهم نساء وأطفال مدنيون، على أيدي القوات الحكومية في موتو بمنطقة الجنوب الغربي. وفي 23 كانون الثاني/يناير، قتلت القوات الحكومية بحسب التقارير أربعة مراقبين خلال غارة في بامندا بمنطقة الشمال الغربي. وادعت الحكومة أنهم أعضاء في جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

46 - وفي تشاد، فرضت السلطات في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى نيسان/أبريل 2021 قيوداً على الحيز الديمقراطي، حيث اعتقلت عدداً من أعضاء أحزاب المعارضة ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين، وحظرت التجمعات التي تنظمها أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني للمطالبة بفتح المجال السياسي، متذرة بدواعي الصحة العامة والنظام العام. ولم ينته التحقيق في وفاة 44 شخصاً أثناء الاحتجاز من مجموع 58 شخصاً يشتبه في انتمائهم إلى جماعة بوكو حرام في آذار/مارس 2020. وظل الناجون الـ 14 محتجزين في سجن كورو تورو المشدد الحراسة في انتظار المحاكمة. وفي 27 نيسان/أبريل، استخدمت الشرطة العنف في قمع مظاهرات سبق أن حظرتها السلطات خرجت في انجمينا وعدد قليل من البلدات في جنوب تشاد احتجاجاً على تولي المجلس العسكري الانتقالي مقاليد الأمور، بما في ذلك باستخدام الذخيرة الحية. وأفادت التقارير بأن ستة أشخاص على الأقل لقوا مصرعهم في حين أصيب عدة عشرات بجروح وألقي القبض على عدد أكبر بكثير. وأعلن المجلس العسكري الانتقالي عن إجراء تحقيق قضائي في الأحداث.

47 - وفي الكونغو، دعت منظمة حقوق الإنسان، "المرصد الكونغولي لحقوق الإنسان"، في 12 كانون الأول/ديسمبر، السلطات إلى إطلاق سراح منسق المنبر الكونغولي للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، الذي أُلقي القبض عليه في برازافيل في 11 آذار/مارس، عقب اتهامات بأنه سعى إلى التدخل في العملية الانتخابية. وفي 3 أيار/مايو، حكم على رئيس تحرير صحيفة سيل - بيمان (Sel-Piment)، الذي أُلقي القبض عليه في 5 شباط/فبراير بتهم التشهير بمسؤول حكومي رئيسي، بالسجن لمدة ستة أشهر. وأُلقي القبض على منسقي حركتي المجتمع المدني تورنان لا باج (Tournons la Page) وراس لي بول (Ras-le-Bol) في 11 و 25 آذار/مارس على التوالي، وهما لا يزالان محتجزين منذ ذلك الحين. وظل هناك شخصان من المعارضة، هما جان ماري ميشيل موكوكو وأوكومبي ساليسا رهن الاحتجاز، على الرغم من دعوات وجهها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي لإطلاق سراحهما.

48 - وفي غابون، قتل في 18 شباط/فبراير اثنان من مخالفين حظر التجول بعد إطلاق النار عليهما خلال مظاهرات عنيفة ضد القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 في بعض أحياء ليبرفيل.

دال - الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية

49 - واصلت الحكومات استثمار موارد حيوية للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 في حين واجهت دعوات لتعزيز التدابير الاجتماعية والاقتصادية وفتح المجال السياسي. ووفقاً لما ذكره صندوق النقد الدولي، يتوقع أن يشهد الاقتصاد الإقليمي في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ارتداداً إيجابية طفيفة تصل به إلى نسبة 2,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 قبل أن يستقر عند نسبة 2,4 في المائة في عام 2022.

50 - وفي منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، استمر التأثير الاقتصادي لكوفيد-19 في الإضرار بشكل غير متناسب بالبلدان المصدرة للنفط والبلدان ذات القطاعات السياحية الكبيرة. وشكلت آفاق حدوث انتعاش اقتصادي غير متكافئ تحدياً للجهود المبذولة من أجل زيادة التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الجماعة الاقتصادية.

51 - وفي 24 شباط/فبراير، اجتمع رئيساً مفوضيتي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في ليرفيل في إطار حوار بين المؤسستين من أجل تطوير أوجه التآزر نحو تيسير التكامل الإقليمي، والتعجيل بالتحول الاقتصادي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية.

52 - ويمكن أن يكون لطول أمد الأزمتهن الصحية والاقتصادية آثار طويلة الأجل على النمو الإقليمي، بالنظر إلى أن المنطقة دون الإقليمية تواجه آثار ارتفاع أعباء الديون على الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن تؤدي الأزمتهن إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة وتراجع أسباب المعيشة لدى الفئات السكانية الضعيفة، لا سيما النساء والشباب.

ثالثاً - أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة

الكاميرون

53 - واصل الممثل الخاص لوسط أفريقيا العمل مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الكاميرون وفي الخارج بشأن ضرورة مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة في الحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من البلد.

54 - وفي الفترة من 17 إلى 20 آذار/مارس، سافر الممثل الخاص إلى الكاميرون بناء على طلب السلطات. والتقى خلال زيارته برئيس الوزراء والأمين العام في الرئاسة والوزير المنتدب لدى وزير العلاقات الخارجية المكلف بالعلاقات مع الكمنولث. والتقى أيضاً بالشركاء الثنائيين والدوليين ومنظمات المجتمع المدني. وناقش الممثل الخاص في اجتماعاته سبل إيجاد تسوية سلمية للأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي ومعالجة أسبابها الجذرية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية. وأبقى أيضاً على قنوات اتصال مع قادة الجماعات المسلحة الموجودين خارج البلد.

جمهورية أفريقيا الوسطى

55 - واصل الممثل الخاص لوسط أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى وكبار المسؤولين في الأمانة العامة، حشد الدعم الإقليمي لتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الفترة من 10 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر، قام مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بزيارة إلى البلد، للمشاركة في مشاورات واسعة النطاق مع الجهات الفاعلة السياسية قبل الانتخابات.

تشاد

56 - في الفترة من 7 إلى 13 آذار/مارس، أوفد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا فريقاً إلى تشاد لإجراء تقييم للحالة الجنسانية وحقوق الإنسان ودعم وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية المعنية بقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي الفترة من 7 إلى 13 نيسان/أبريل، أوفد المكتب الإقليمي بعثة على مستوى العمل إلى تشاد لدعم المنسقة المقيمة وفريق الأمم المتحدة القطري في سياق الانتخابات الرئاسية.

57 - وفي الفترة من 23 إلى 27 نيسان/أبريل، سافر الممثل الخاص إلى تشاد لتمثيل الأمين العام في جنازة الرئيس ديبي الرسمية. واعتم الفرصة للاجتماع مع أصحاب المصلحة التشاديين، ولا سيما مع قائد المجلس العسكري الانتقالي ورئيس الجمعية الوطنية المنحلة وزعماء المعارضة الرئيسيين، من أجل تعزيز عملية سلمية وشاملة وتوافقية للعودة إلى النظام الدستوري والحكم المدني. وظل الممثل الخاص على اتصال وثيق بالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتنسيق الجهود.

الكونغو

58 - في 18 و 19 شباط/فبراير، سافر الممثل الخاص إلى برازافيل لإجراء مشاورات مع الحكومة والقادة السياسيين واللجنة الانتخابية الوطنية والسلوك الدبلوماسي. وحث المحاورين على مواصلة الالتزام بعملية انتخابية سلمية وباحترام سيادة القانون. وفي الفترة من 15 إلى 29 آذار/مارس، أوفد المكتب الإقليمي بعثة على مستوى العمل بناء على طلب المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري ودعمًا لهما. وفي الفترة من 14 إلى 17 نيسان/أبريل، سافر الممثل الخاص إلى برازافيل للمشاركة في مراسم أداء الرئيس نغيسو اليمين الدستورية وإجراء مشاورات مع السلطات.

59 - وفي الفترة من 22 شباط/فبراير إلى 6 آذار/مارس، قدم المكتب الإقليمي الدعم لسلسلة من حلقات العمل عقدت لفائدة حوالي 100 صحفي بشأن إعداد تقارير صحفية للتوعية في حالات النزاع مع التركيز على العملية الانتخابية. ونظم حلقات العمل مكتب المنسق المقيم، ومولها البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات. وحشدت حلقات العمل ميسرين وشخصيات معنية بالموارد من مختلف كيانات الأمم المتحدة، وذلك بالتنسيق مع السلطات الوطنية.

60 - واعتمد فريق الأمم المتحدة القطري برامج مشتركة بهدف منع الانتكاس إلى النزاع في مقاطعة بول؛ وتوسيع حيز الحلول السياسية؛ وتعزيز بناء السلام. وكانت وكالات الأمم المتحدة تعمل على وضع نهج للحد من العنف المجتمعي في مقاطعة بول للتخفيف من خطر إعادة تعبئة المقاتلين السابقين وإعادة تسليحهم بسبب الإحباطات الناجمة عن توقف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

غينيا الاستوائية

61 - استجابةً لدعوة الحكومة إلى تقديم الدعم الدولي في أعقاب انفجارات باتا، نسقت الأمم المتحدة استجابة إنسانية متعددة الأبعاد. وحشد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فريقاً إنسانياً من خلال آلية أفرقة الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث وتم نشر فريق أمني تحت مظلة مركز الأمم المتحدة

الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا للنظر في مخاطر الذخائر غير المنفجرة. وقدم مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة إلى الحكومة توصيات تتعلق بالحالة الإنسانية وإدارة الذخيرة.

62 - وفي الفترة من 16 إلى 20 نيسان/أبريل، أوفد المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعثة تقنية مشتركة إلى مالابو، استجابةً لطلب من الحكومة للمساعدة في وضع خطة عملها الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

غابون

63 - في 9 كانون الأول/ديسمبر، أجرى الرئيس بونغو أونديمبا والممثل الخاص تبادلاً لوجهات النظر بشأن إرث رئاسة غابون للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك إتمام عملية الإصلاح المؤسسي بنجاح، والتطورات الأخيرة في المنطقة دون الإقليمية، مع التركيز على الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

سان تومي وبرينسيبي

64 - في الفترة من 25 كانون الثاني/يناير إلى 1 شباط/فبراير، أوفدت إلى سان تومي بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية، استجابةً لطلب مساعدة الأمم المتحدة للانتخابات الرئاسية. وبعد الموافقة على توصيات البعثة، يجري حشد الموارد لتقديم المساعدة الانتخابية.

65 - واعتزم الممثل الخاص زيارة سان تومي في الفترة من 16 إلى 20 أيار/مايو للدعوة إلى عملية انتخابية سلمية وشاملة للجميع.

66 - وفي الفترة من 25 إلى 29 نيسان/أبريل، قام المكتب الإقليمي ومفوضية لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بزيارة مشتركة إلى سان تومي وبرينسيبي لتقديم الدعم التقني لإعداد خطة العمل الوطنية للبلد لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

باء - دعم مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

67 - في الفترة من 4 إلى 12 آذار/مارس، أوفد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي فريقاً متقدماً إلى بوجومبورا لمساعدة السلطات البوروندية في التحضير للاجتماع الوزاري الحادي والخمسين للجنة المقرر عقده في الفترة من 24 إلى 28 أيار/مايو.

68 - وفي الفترة من 25 إلى 30 نيسان/أبريل، قام مكتب اللجنة بزيارة إلى بانغي في إطار الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج في البلد.

التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية

69 - عقد الممثل الخاص اجتماعات منتظمة مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بالسلام والاستقرار الإقليمي، والحاجة إلى مواصلة تعزيز الدبلوماسية الوقائية التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية، وضرورة أن تواصل الجماعة العمل بالتآزر مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

70 - وفي 12 كانون الثاني/يناير، اجتمع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي مع مفوضة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للشؤون الجنسانية والاجتماعية لمناقشة الشراكة بين المكتبين دعماً لجهود الجماعة الاقتصادية لتعزيز مشاركة المرأة في هياكل الحوكمة والوساطة وفي منصات المجتمع المدني المراعية للاعتبارات الجنسانية لأغراض الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات.

71 - وفي 29 آذار/مارس، شارك الممثل الخاص ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في رئاسة معتكف مشترك افتراضي بين المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية. وأقر المكتبان خطتهما الاستراتيجية المشتركة للفترة 2021-2025 التي تركز على بذل جهود تعاونية من أجل النهوض بالحوكمة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ واتباع نهج متكامل لإزاء التحديات الأمنية عبر الوطنية؛ وإدارة مسألتى الجماعات المسلحة وحالات القصور المتعلقة بسيادة القانون؛ وإقامة الشراكات مع النساء والشباب والمجتمع المدني من أجل منع نشوب النزعات؛ والتخطيط الاستراتيجي وتعبئة الموارد والاتصالات.

72 - وفي 30 نيسان/أبريل، اجتمع الممثل الخاص إلكترونياً مع نائب الرئيس الإقليمي للبنك الدولي لغرب ووسط أفريقيا بناء على طلبه. واتفق الاثنان على تنسيق تحليلاتهما وأنشطتهما في عدة بلدان في وسط أفريقيا.

الأمن المناخي

73 - أكمل المكتب الإقليمي المرحلة الأولى من مشروع مدته سنتان بشأن الأمن المناخي، التي يجري تنفيذها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتم في المرحلة الأولى تحديد مسارات رئيسية تربط آثار تغير المناخ بتحديات السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، مثل النزاع على الأراضي، وانعدام الأمن المتصل بالرعي، وانعدام الأمن البحري، والتوسع الحضري غير المنظم، وصعود الجماعات المسلحة من غير الدول. وسيُسترد بالنتائج في وضع تقييم شامل للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في وسط أفريقيا، سيجري إعداده مع الشركاء دون الإقليميين.

جماعة بوكو حرام

74 - في الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 1 أيار/مايو، أوفد المكتب الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بعثات مشتركة على مستوى العمل إلى تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا لتقييم أثر جماعة بوكو حرام في تلك البلدان، والاحتياجات الإنسانية، والأثر المترتب على حالة حقوق الإنسان والقدرات الإقليمية والوطنية على التصدي للتهديدات الأمنية والاستجابة للاحتياجات على أرض الواقع.

75 - وفي 18 آذار/مارس، شارك المكتب الإقليمي في الاجتماع الأول لمجموعة الحكمة التابعة لفرقة العمل الإقليمية المعنية بالاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وشاركت أيضاً في الاجتماع، الذي ييسره أمانة الاستراتيجية الإقليمية، كيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، من بين كيانات أخرى. وأطلع المشاركون على آخر المستجدات بشأن أنشطة لجنة حوض بحيرة تشاد وشركائها.

76 - وفي الفترة من 29 إلى 31 آذار/مارس، شارك المكتب الإقليمي في مشاوره إقليمية على مستوى الخبراء بشأن الأبعاد الجنسانية لنهج الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام، شارك في تنظيمها كل من لجنة حوض بحيرة تشاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وأسفرت المشاورة عن توصيات استهدفت تعزيز البعد الجنساني لنهج الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في حوض بحيرة تشاد.

الأمن البحري في خليج غينيا

77 - في 18 آذار/مارس، ييسر الممثل الخاص لوسط أفريقيا وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل عقد اجتماع افتراضي رفيع المستوى بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، حضره رئيسا مفوضيتي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمانة التنفيذية للجنة خليج غينيا. واتفق المشاركون على وضع خطة لدعم عمل وتفعيل آليات التنسيق الإقليمية ذات الصلة، وعقد الاجتماع السنوي الرابع لرؤساء مؤسسات مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، وإيفاد بعثات دعوة مشتركة رفيعة المستوى إلى الدول الأعضاء، وتكثيف الدعوة المشتركة مع الشركاء الدوليين من أجل التصدي للتحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن في خليج غينيا.

الترحال الرعوي وديناميات العلاقة بين المزارعين والرعاة

78 - في 10 آذار/مارس، اجتمع الممثل الخاص لوسط أفريقيا والمنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل ونائبة الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لحشد إجراءات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التحليلات المشتركة والجهود التنفيذية المتكاملة لمعالجة ديناميات العلاقة بين المزارعين والرعاة في غرب ووسط أفريقيا، بالتعاون مع المعنيين من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المكاتب الإقليمية وعمليات السلام.

جيم - تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في المنطقة دون الإقليمية

79 - في 23 شباط/فبراير، شارك الممثل الخاص في الاجتماع الافتراضي الأول لفريق كبار المسؤولين المعني بالسياسات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى، الذي رأسه المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. وناقش المشاركون اختصاصات الفريق بغية اعتماد خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية في حزيران/يونيه.

80 - وفي 4 آذار/مارس، اجتمع الممثل الخاص لوسط أفريقيا والممثل الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى والمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى إلكترونياً، بمبادرة من الأخير، لتنسيق نهجهم فيما يتعلق بالمبادرات الإقليمية التي تدعم جهود توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يكررون التأكيد فيه على ضرورة أن تكون المبادرات الإقليمية داعمة للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

81 - وفي 23 آذار/مارس، عقد الممثل الخاص لوسط أفريقيا اجتماعاً مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ورؤساء عدد من مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية في وسط أفريقيا قدم فيه رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقُدِّمت للمشاركين إحاطة بشأن التمويل المقدم في إطار بناء السلام للمبادرات العابرة للحدود دعماً للجماعة الاقتصادية واستعرضوا الحالة في وسط أفريقيا والشراكة بين المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية.

82 - وفي 29 نيسان/أبريل و 6 أيار/مايو، عقد المكتب الإقليمي اجتماعين افتراضيين مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لاستعراض حالة المرأة في تشاد وأفريقيا مشاركتها في العملية الانتقالية السياسية. وناقش المشاركون تنسيق إجراءات الأمم المتحدة لدعم المرأة التشادية وتقصوا السبل لمناصرة خطة جنسانية وضمان مشاركة المرأة بصورة مجدية في المرحلة الانتقالية.

رابعاً - الملاحظات والتوصيات

83 - نظمت عدة بلدان في وسط أفريقيا انتخابات. إلا أنه في بعض الحالات كانت هناك قيود كبيرة على ممارسة الحقوق المدنية والسياسية ومظالم متزايدة ضد إدارة الانتخابات. وأدت تلك الحالة إلى إحباط التطلعات الديمقراطية ودفعت العديد من الأطراف الفاعلة والأحزاب السياسية إلى عدم المشاركة في العمليات الانتخابية أو الانسحاب منها. وتشجّع دول المنطقة دون الإقليمية على العمل بهمة على تعزيز الحقوق والحريات المدنية والسياسية لشعوبها، وإجراء انتخابات وفقاً للجدول الزمنية الدستورية، وعلى أن تنفذ من خلال الحوار الشامل إصلاحات انتخابية توافقية تعزز إجراء انتخابات سلمية تشمل الجميع وتتسم بالمصداقية وتحافظ على السلام وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

84 - وتشجّع الأمم المتحدة النهوض بالمنصات الإقليمية لتقاسم أفضل الممارسات في مجال الانتخابات الديمقراطية والنهوض بالقواعد التي تحكم وتُنَفَّذ إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع وسلمية بما يتماشى مع المعايير ذات الصلة على صعيد القارة والصعيد الدولي. وسيواصل ممثلي الخاص تعيئة جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لدعم الجهود المبذولة في هذا المجال، بما في ذلك من خلال تنفيذ إعلان مالابو بشأن الانتخابات الديمقراطية والسلمية كوسيلة لتعزيز الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم. وفي هذا السياق، فإن هناك أهمية حاسمة لاستمرار مشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، واستمرار الدعم المقدم من الشركاء الدوليين، وثمة ضرورة إلى زيادة التنسيق بين جميع الشركاء.

85 - وعلى الرغم من الجهود المهمة التي بذلت حتى الآن، لا تزال جائحة كوفيد-19 تؤثر على الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي لدول وسط أفريقيا. وتحدث التدابير التي اعتمدها الحكومات لاحتواء انتشار كوفيد-19 الحريات الأساسية وأبرزت مسألتها الفقر وعدم المساواة، ولا سيما بين النساء والشباب. وتشجع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على كفالة توافق استراتيجيات الاستجابة مع التزاماتها بحقوق الإنسان والنهوض باستراتيجيات التعافي، مع إعطاء الأولوية للفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب.

86 - واستمرار العنف المسلح، بما في ذلك تحركات الجماعات المسلحة في الداخل وعبر الحدود، في مختلف أنحاء وسط أفريقيا يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار المنطقة دون الإقليمية بأسرها، وتترتب عليه عواقب وخيمة تزيد من هشاشة الحالة الإنسانية الحرجة بالفعل، والتي تفاقت بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. ولا تزال الهجمات الإرهابية التي تشنها جماعة بوكو حرام في تشاد والكاميرون تسبب خسائر فادحة في صفوف المدنيين. ويمثل التنسيق بين البلدان والشركاء في حوض بحيرة تشاد أمرا حاسما للتصدي لتهديد بوكو حرام وأسبابه الجذرية وأثره على السكان المتضررين والبلدان المتضررة. وتظل الجهود المشتركة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك التحليل المشترك والدعوة والبرمجة المشتركة، أساسية للتصدي لأثر بوكو حرام. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك من خلال وضع خطط العمل الإقليمية في صيغتها النهائية وتنفيذها.

87 - وإنني أدين استمرار العنف ضد المدنيين والمدارس وموظفي الأمم المتحدة وهيئات المساعدة الإنسانية وأصولها في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون. وليس هناك حل عسكري للأزمة في هاتين المنطقتين. وتشجع السلطات الكاميرونية على إعطاء الأولوية للحوار الشامل والمصالحة وتعزيزهما ومواصلة تنفيذ التوصيات التي خرج بها الحوار الوطني الرئيسي. ووفقا لتلك التوصيات، تشجع السلطات الكاميرونية أيضاً على التواصل مع الكاميرونيين في المهجر، الذين لم يشاركوا في الحوار ولا يزالون يرفضون نتائجه، وذلك من أجل معالجة المسائل المعلقة التي تكمن وراء الأزمة.

88 - وأكرر الإعراب عن خالص التعازي لشعب تشاد وحكومتها في وفاة الرئيس ديبي. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة في تشاد أن يتبعوا عملية سلمية وشاملة وتوافقية من أجل العودة بسرعة إلى النظام الدستوري والحكم المدني. ويحدوني الأمل في أن تكون لدى أصحاب المصلحة التشاديين الرؤية والتفاني لإعلاء المصلحة الوطنية والشجاعة والتصميم على تحويل هذه اللحظة المحورية لتشاد إلى فرصة لجميع التشاديين للمضي قدما نحو السلام المستدام والتنمية الشاملة. وأهيب بجميع الأطراف الفاعلة أن تحترم السلامة الإقليمية لتشاد، وأن تمتنع عن استخدام العنف لتحقيق مكاسب سياسية. وتظل تشاد مقيدة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بإعمال وحماية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي. وتقف الأمم المتحدة إلى جانب الشعب التشادي، وستواصل العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدعم البلد في بناء مستقبل يسوده السلام والرخاء.

- 89 - وترحب الأمم المتحدة بالمبادرات الإقليمية لدعم عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال المشاركة المنسقة للجهات الفاعلة الإقليمية، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، أمراً لا غنى عنه لتنفيذ عملية السلام تنفيذاً كاملاً. وتشجّع مواصلة تحسين التعاون الثنائي والإقليمي بين جمهورية أفريقيا الوسطى وبلدان المنطقة، بما فيها البلدان المجاورة لها.
- 90 - ولا تزال التعبئة الدولية في الحرب ضد جيش الرب للمقاومة حاسمة، بالنظر إلى أن هذه الجماعة المسلحة لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن في جميع أنحاء وسط أفريقيا وخارجها. وينبغي أن يقوم الشركاء الإقليميون، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدعم من الشركاء الدوليين، بتعزيز الجهود وأوجه التآزر للتصدي لهذا التهديد.
- 91 - ويجدر الثناء على المساهمات الملحوظة التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تحقيق السلام والاستقرار في وسط أفريقيا، واعتماد خطتها الاستراتيجية المشتركة مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للفترة 2021-2025. ولا تزال الأمم المتحدة مصممة على مساعدة المنطقة دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى زيادة الاستقرار. وأهيب بالدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية أن تواصل تعزيز التكامل الإقليمي وتوطيده بوصفه عاملاً وراء تحقيق السلام والازدهار المستدامين.
- 92 - ولدعم هذه الجهود، سيعزز المكتب الإقليمي شراكته مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في وسط أفريقيا، وتعزيز الحوكمة على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتصدي للتحديات الأمنية عبر الحدود، وتعزيز مشاركة النساء والشباب والمجتمع المدني في الإنذار المبكر وبناء السلام والحفاظ عليه.
- 93 - وعلى الرغم مما تحقق من تقدم ملحوظ ومكاسب واضحة على مدى السنوات القليلة الماضية، فإن استمرار هشاشة السلام والأمن في وسط أفريقيا يقتضي استمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة، لا سيما في مجالى الدبلوماسية الوقائية وتوطيد السلام. ولذلك أوصى بتمديد ولاية المكتب الإقليمي لثلاث سنوات أخرى، من 1 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 31 آب/أغسطس 2024.
- 94 - وأود أن أعرب عن تقديري لحكومات المنطقة دون الإقليمية، وللاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ولجنة خليج غينيا، وسائر المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتعاونها المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والبلدان المساهمة بقوات لما تبديه من تقانٍ والتزام بخدمة السلام والاستقرار. وأعرب عن امتناني لحكومة غابون وشعبها على حسن ضيافتهما ودعمهما لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وأود أن أتوجه بالشكر إلى مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في وسط أفريقيا، بما في ذلك رؤساء عمليات الأمم المتحدة للسلام ومكاتبها الإقليمية وأفرقتها القطرية وسائر الكيانات، للدعم الذي تقدمه إلى المكتب الإقليمي ولتعاونها معه.
- 95 - وختاماً، أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، فرانسوا لونسيني فال، وإلى موظفي مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لما يقدمونه من دعم متواصل إلى الجهود الإقليمية الرامية إلى النهوض بقضية السلام والأمن في وسط أفريقيا.